

Distr.: General
30 April 2015
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥

نيويورك، ٢٧ نيسان/أبريل – ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٥

تنفيذ خطة العمل المتفق عليها في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

تقرير مقدم من كندا*

يدعو الإجراء ٢٠ من خطة العمل الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠ الدول الأطراف إلى تقديم تقارير منتظمة عن تنفيذها لخطة العمل والخطوات العملية الثلاث عشرة الواجب اتخاذها نحو نزع السلاح الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠ والفقرة ٤ (ج) من المادة السادسة من مقرر مؤتمر الأطراف لاستعراض المعاهدة عام ١٩٩٥ المعنون “المبادئ والأهداف المتعلقة بعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين”. وتقدم كندا هذا التقرير لمواصلة الوفاء بهذه الالتزامات. ويستكمل التقرير المعلومات المقدمة في تقارير كندا المقدمة إلى اجتماعات اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠١٢ (NPT/CONF.2015/PC.1/10)، وعام ٢٠١٣ (NPT/CONF.2015/PC.III/8 and 9)، وعام ٢٠١٤ (NPT/CONF.2015/PC.II/9).

* تصدر هذه الوثيقة دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة استعمال الورق

120515 120515 15-06826X (A)



الإجراء الخطوات المتخذة لتنفيذ الالتزامات منذ نيسان/أبريل ٢٠١٤

نزع السلاح النووي

- ١ تواصل سياسة كندا فيما يتعلق بالأمن الدولي تعزيز القيام بعملية تدريجية خطوة خطوة تهدف إلى تحقيق عدم انتشار الأسلحة النووية والحد منها والتخلص النهائي منها بما يتفق مع التزاماتها تجاه منظمة حلف شمال الأطلسي وبطريقة تعزز الاستقرار الاستراتيجي للجميع.
- وتعمل كندا على تعزيز هذه السياسة مع حلفائها وشركائها في منظمة حلف شمال الأطلسي ومجموعة البلدان السبعة، والمنظمة الدولية للفرنكوفونية، ومنظمة الدول الأمريكية، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا ومبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، وغيرها.
- ٢ تواصل كندا تعزيز مبادئ اللارجعة والقابلية للتحقق والشفافية في تنفيذ الالتزامات المنبثقة عن المعاهدة، وعلى الأخص من خلال الاشتراك في تقديم ورقة العمل المشتركة لمبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح بشأن توشي الشفافية من جانب الدول الأطراف غير الحائزة للأسلحة النووية (NPT/CONF.2015/WP.17).
- وشاركت كندا في تقديم قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٧/٦٩ المعنون "نحو عالم خال من الأسلحة النووية: التعجيل بتنفيذ الالتزامات بنزع السلاح النووي"، الذي دعا الدول الأطراف في معاهدة حظر الانتشار النووي الحائزة للأسلحة النووية إلى اتخاذ خطوات إضافية لتعزيز الشفافية في تنفيذ التزاماتها المتعلقة بنزع السلاح.
- وشاركت كندا في تقديم قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٥٢/٦٩ المعنون "العمل الموحد من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية"، والذي شدد على أهمية تطبيق مبادئ اللارجعة وقابلية التحقق والشفافية فيما يتعلق بعملية نزع السلاح النووي ومنع انتشار الأسلحة النووية.
- ٣ لا ينطبق
- ٤ لا ينطبق
- ٥ لا ينطبق
- ٦ تؤيد كندا إنشاء هيئة فرعية في مؤتمر نزع السلاح لمعالجة مسألة نزع السلاح النووي كجزء من برنامج عمل متوازن وشامل. وتعرب كندا عن استعدادها للانضمام إلى التوافق في الآراء بشأن برنامج العمل الذي اقترحه الرئيس المكسيكي لمؤتمر نزع السلاح في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ في الوثيقة CD/WP.584، والذي شمل إنشاء هيئة فرعية في مؤتمر نزع السلاح لمعالجة مسألة نزع السلاح النووي.
- ٧ تؤيد كندا إنشاء هيئة فرعية في مؤتمر نزع السلاح للنظر في اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها كجزء من برنامج عمل متوازن وشامل. وتعرب كندا عن استعدادها للانضمام إلى التوافق في الآراء بشأن برنامج العمل الذي اقترحه الرئيس المكسيكي لمؤتمر نزع السلاح في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ في الوثيقة CD/WP.584، والذي شمل إنشاء هيئة فرعية في مؤتمر نزع السلاح للنظر في اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها.

الإجراء	الخطوات المتخذة لتنفيذ الالتزامات منذ نيسان/أبريل ٢٠١٤
٨	لا ينطبق
٩	تؤيد كندا عقد مؤتمر حول إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط تحضره جميع الدول في المنطقة على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية.
	وقد انضمت كندا إلى التوافق في الآراء بشأن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٩/٦٩ المعنون "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط"؛ والقرار ٢٦/٦٩ المعنون "معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا"؛ والقرار ٣٦/٦٩ المعنون "معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا"؛ والقرار ٦٣/٦٩ المعنون "أمن منغوليا الدولي ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية".
	وصوتت كندا لصالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٥/٦٩ المعنون "المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي والمناطق المتاخمة" والقرار ٦٦/٦٩ المعنون "المؤتمر الثالث للدول الأطراف في معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والدول الموقعة عليها ومنغوليا، لعام ٢٠١٥".
١٠	لا ينطبق
١١	وقعت كندا معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، وصدقت عليها في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨.
	ويجري تنفيذ قانون تنفيذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في كندا مؤقثاً ريثما يبدأ نفاذ المعاهدة.
١٢	تقدم كندا مساهمات سنوية فيما يتعلق بجهودها الرامية إلى تشجيع بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وإضفاء الطابع العالمي عليها لإدراجها في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الذي سيقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة.
١٣	شاركت كندا في استضافة الاجتماع الوزاري الثامن المعني بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في نيويورك يوم ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وصدر عن الاجتماع بيان وزاري مشترك، دعا في جملة أمور، الدول المدرجة في المرفق ٢ من المعاهدة والتي لم تقم حتى الآن بالتوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلى أن تفعل ذلك.
	وشاركت كندا في تقديم قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٨١/٦٩ المعنون "معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية" وصوتت لصالحه.
	وقدمت كندا موجزاً لأنشطتها الرامية إلى تشجيع تحقيق الطابع العالمي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لتقرير الأمين العام للأمم المتحدة المتعلق بالمعاهدة (A/69/137).
	وتواصل كندا دعم مبادرة مجموعة البلدان السبعة المتواصلة للقيام باتصالات دبلوماسية لتشجيع بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتحقيق عالميتها.
١٤	تم إنجاز جميع المخططات والمختبرات الـ ١٦ التي تستضيفها كندا كجزء من نظام الرصد الدولي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وصادقت عليها منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.
	وشارك اثنان من الخبراء التقنيين من منظمة الموارد الطبيعية في كندا بصفة مراقب في العملية الميدانية

الإجراء	الخطوات المتخذة لتنفيذ الالتزامات منذ نيسان/أبريل ٢٠١٤
	<p>المتكاملة للتفتيش الموقعي لعام ٢٠١٤ التي أجرتها منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في الأردن في شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وقد برز في هذه العملية استخدام معدات محمولة جوا للكشف عن الإشعاع تبرعت بها كندا لمنظمة معاهدة الحظر الشامل في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. كما شاركت كندا في الإحاطة الإعلامية والجولة الميدانية التي جرت في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر.</p>
١٥	<p>ترأست كندا دورات فريق الخبراء الحكوميين المعني بوضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى التي عقدت في آذار/مارس - نيسان/أبريل ٢٠١٤، وآب/أغسطس ٢٠١٤، وكانون الثاني/يناير ٢٠١٥ وآذار/مارس - نيسان/أبريل ٢٠١٥.</p> <p>وما فتئت كندا تدعو بنشاط إلى بدء مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح أو في منتدى دولي آخر بشأن وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى.</p> <p>وتعرب كندا عن استعدادها للانضمام إلى التوافق في الآراء بشأن برنامج العمل الذي اقترحه الرئيس المكسيكي لمؤتمر نزع السلاح في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ في الوثيقة CD/WP.584، والذي شمل إنشاء هيئة فرعية في مؤتمر نزع السلاح للتفاوض على إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى على أساس الوثيقة CD/1299 والولاية الواردة فيها.</p>
١٦	لا ينطبق
١٧	<p>تواصل كندا تأييد وضع ترتيبات تحقق مناسبة وملزمة قانونا للتأكد من إزالة المواد الانشطارية الفائضة التي لم تعد مطلوبة للأغراض العسكرية بشكل لا رجعة فيه.</p>
١٨	<p>لا تقوم كندا، وفقا لالتزاماتها القانونية بموجب اتفاق الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي المبرمين مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والتي تنشأ من معاهدة عدم الانتشار، وعلى نحو يجري التحقق منه من خلال عمليات التفتيش المنتظمة التي تضطلع بها الوكالة، بتشغيل أي منشأة تنتج المواد الانشطارية لاستخدامها في صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى.</p>
١٩	<p>شاركت كندا في الجلسة الافتتاحية للشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي التي عقدت في واشنطن العاصمة يومي ١٩ و ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥.</p>
٢٠	<p>شاركت كندا في تقديم ورقة عمل مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح المتعلقة بتوخي الشفافية من جانب الدول الأطراف غير الحائزة للأسلحة النووية (NPT/CONF.2015/WP.17)، والتي شملت نموذجا للإبلاغ يوفر قدرا أكبر من الشفافية بشأن الخطوات التي تم اتخاذها لتنفيذ خطة العمل لعام ٢٠١٠.</p>
٢١	<p>في شراكة مع مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، تم تقديم تعليقات وردود فعل مفصلة إلى كل من الدول الحائزة للأسلحة النووية على تقاريرها المتعلقة بتنفيذ معاهدة عدم الانتشار، التي قدمت في اجتماع اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بهدف تعزيز كمية هذه التقارير ونوعيتها وتواترها.</p> <p>وتواصل كندا تأييد مشروع الشكل الموحد لتقارير نزع السلاح النووي الذي قدمته مبادرة عدم</p>

الإجراء	الخطوات المتخذة لتنفيذ الالتزامات منذ نيسان/أبريل ٢٠١٤
	<p>الانتشار ونزع السلاح باعتباره نموذجاً لتوفير قدر أكبر من الشفافية بشأن أنشطة نزع السلاح النووي التي تضطلع بها الدول الحائزة للأسلحة النووية. وقدم هذا النموذج في اجتماع اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٢ كجزء من ورقة العمل NPT/CONF.2015.PC.1/WP.12.</p>
٢٢	<p>في شراكة مع المنظمات غير الحكومية الكندية، قدم برنامج البحوث والتوعية في مجال الأمن الدولي التابع لوزارة الخارجية والتجارة والتنمية الكندية في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، ثماني منح دراسية لطلاب الدراسات العليا في الجامعات الكندية أسفرت عن تقديم أوراق بحثية حول قضايا أمنية دولية مختارة، بما في ذلك عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين.</p> <p>وفي ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٥، استضافت وزارة الخارجية والتجارة والتنمية الكندية مناظرة بين المستفيدين من منح الدراسات العليا في أوتاوا أدارها وحضرها مسؤولون كنديون ومجتمع الخبراء.</p>
٢٣	<p>تواصل كندا دعوة الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة كدول غير حائزة للأسلحة النووية إلى أن تفعل ذلك.</p>
عدم انتشار الأسلحة النووية	
٢٤	<p>مازال اتفاق الضمانات الشاملة الذي أبرمته كندا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية نافذاً منذ ٢١ شباط/فبراير ١٩٧٢.</p>
٢٥	<p>تواصل كندا حث جميع الدول التي لم تقم بعد باستكمال وتنفيذ اتفاق ضمانات شاملة وبروتوكول إضافي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الأمر الذي نعتبره معيار التحقق وفقاً للمادة الثالثة من المعاهدة، على أن تفعل ذلك.</p>
٢٦	<p>منذ عام ٢٠٠٥، ما برحت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تخلص سنوياً إلى أن جميع المواد النووية في كندا لا تزال تستخدم في الأغراض السلمية. وهذا الاستنتاج الأوسع عملاً باتفاق الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي لكندا يوفر أعلى مستوى من الثقة في أن كندا ممتثلة للالتزامات عدم انتشار الأسلحة النووية في إطار معاهدة حظر الانتشار النووي.</p> <p>وصوتت كندا لصالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٥٩/٦٩ المعنون “الامتثال للاتفاقات والالتزامات المتعلقة بعدم الانتشار والحد من الأسلحة ونزع السلاح”.</p>
٢٧	<p>يعتبر عدم امتثال إيران للالتزامات المتعلقة بعدم الانتشار وفقاً لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية من أخطر التهديدات لسلامة المعاهدة وسلطانها. وتواصل كندا دعوة إيران إلى الامتثال الكامل لجميع القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والعمل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من خلال إطار التعاون من أجل حل جميع الشواغل العالقة بشأن أنشطتها النووية، ولا سيما تلك المتعلقة بالأبعاد العسكرية المحتملة. وتحقيقاً لهذه الغاية، أعلن وزير الخارجية الكندي في ٢ نيسان/أبريل عن التبرع بمبلغ ٣ ملايين دولار لدعم جهود الوكالة لرصد امتثال إيران لالتزاماتها في إطار خطة العمل المشتركة.</p> <p>وفي اجتماعات المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس محافظي الوكالة المعقودة في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، كررت كندا إدانتها للأنشطة غير المشروعة التي تضطلع بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتطوير الأسلحة النووية، بما في ذلك إجراء التجارب النووية وتخصيب اليورانيوم.</p>

الإجراء	الخطوات المتخذة لتنفيذ الالتزامات منذ نيسان/أبريل ٢٠١٤
	<p>وإعادة معالجة البلوتونيوم وتجارب إطلاق القذائف التسيارية. وتواصل كندا دعوة كوريا الشمالية إلى الامتنثال الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والعودة إلى الامتنثال لمعاهدة عدم الانتشار، والعودة إلى الامتنثال لاتفاق الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والوفاء بالتزاماتها بموجب البيان المشترك الصادر عن المحادثات السادسة لعام ٢٠٠٥.</p> <p>وفي اجتماعات المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس محافظي الوكالة المعقودة في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، دعت كندا سورية إلى التعاون الكامل مع الوكالة لحل القضايا العالقة بشأن عدم امتثالها لاتفاق الضمانات، ولا سيما فيما يتعلق بموقع دير الزور وغيرها المواقع ذات الصلة التي حددها الوكالة.</p>
٢٨	تم توقيع بروتوكول كندا الإضافي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، وبدأ نفاذه في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.
٢٩	تواصل كندا دعم مبادرة مجموعة البلدان السبعة للقيام باتصالات دبلوماسية للمضي قدما في تعميم البروتوكول الإضافي.
٣٠	لا ينطبق
٣١	لا ينطبق
٣٢	تؤيد كندا تأييدا كاملا إقرار المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام ٢٠١٤ لمفهوم مستوى الدولة فيما يتعلق بتنفيذ الضمانات. وترحب كندا بالجهود التي تبذلها الوكالة لتطبيق مفهوم مستوى الدولة على جميع الدول التي لديها اتفاق ضمانات نافذ، كجزء من التطور المستمر لتنفيذ الضمانات اللازم لزيادة فعالية ضمانات الوكالة وكفاءتها.
٣٣	سددت كندا أنصبتها المقررة لعام ٢٠١٥ للميزانية العامة للوكالة الدولية للطاقة الذرية في الوقت المحدد وبالكامل.
	وفي عام ٢٠١٥، تبرعت كندا بحوالي ٦ ملايين دولار كندي لصندوق التعاون التقني التابع للوكالة.
٣٤	من خلال برنامج دعم الضمانات في كندا، تساهم كندا في أعمال البحث والتطوير والدعم المتعلقة بمعدات وتقنيات الضمانات المعدة للاستخدام على الصعيدين المحلي والدولي والتي تهدف إلى تعزيز فعالية ضمانات الوكالة وكفاءتها.
٣٥	كندا عضو في مجموعة موردي المواد النووية، ولجنة زانغر وترتيب فاسنار.
٣٦	يتسق نظام مراقبة الصادرات في كندا مع قوائم الآليات المتعددة الأطراف لمراقبة الصادرات النووية التي تشارك فيها كندا.
٣٧	يضمن النظام الوطني لمراقبة الصادرات في كندا عدم السماح بتصدير المواد النووية والمواد المتصلة بالبحال النووي ذات الاستخدام المزدوج متى تبين وجود درجة غير مقبولة من المخاطرة بتحويلها للاستخدام في برنامج إنتاج أسلحة الدمار الشامل أو إلى مرفق لا يخضع للضمانات، أو عندما يتعارض تصديرها مع سياسة كندا في مجال عدم الانتشار ومع تعهداتها والتزاماتها الدولية.

الإجراء	الخطوات المتخذة لتنفيذ الالتزامات منذ نيسان/أبريل ٢٠١٤
٣٨	ترتبط كندا بـ ٣٠ اتفاقاً في مجال التعاون النووي مع ٤٨ دولة، بما في ذلك البلدان النامية، لتسهيل عمليات التبادل المفيدة للجميع فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.
٣٩	يراعي تعاون كندا مع البلدان الأخرى في مجال استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية مراعاة كاملة سجل البلد المتلقي فيما يتعلق بعدم الانتشار فضلاً عن تنفيذه لمعايير السلامة النووية والتوجيهات والتوصيات المتعلقة بالأمن النووي.
٤٠	تحتفظ كندا على أعلى مستوى من الحماية الفعالة على الصعيد المحلي من خلال إطار تنظيمي قوي يحقق التكامل بين عناصر السلامة والأمن والضمانات ذات الصلة، وبين تنفيذ تدابير قوية للحماية المادية، ووجود قطاع صناعي يدرك مسؤولياته وينفذها تماماً. ويتم تعزيز ذلك من خلال التعاون الوثيق بشأن قضايا الأمن النووي بين الجهة المنظمة، وهي الهيئة الكندية للسلامة النووية، ووكالات إنفاذ القوانين والاستخبارات الاتحادية والمحلية، والقطاع الصناعي، والحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية.
	وفي مؤتمر قمة الأمن النووي لعام ٢٠١٤، أعلن رئيس الوزراء ستيفن هاربر عن تخصيص أكثر من ٢٨ مليون دولار كندي للبرمجة من خلال البرنامج الكندي للشراكة العالمية لتعزيز الأمن النووي والإشعاعي. وتشمل هذه المشاريع: مشاريع الحماية المادية لتعزيز الأمن المادي للمنشآت النووية والإشعاعية في جنوب شرق آسيا؛ والمشاريع المعنية بالاتجار غير المشروع لتعزيز قدرات الكشف في الشرق الأوسط وفي الموانئ الرئيسية في الأمريكتين؛ ومشاريع الأمن الإشعاعي لتعزيز أمن المصادر المشعة وإدارتها، بما في ذلك في البلدان التي حصلت عليها من مصادر كندية في الأمريكتين وجنوب شرق آسيا والشرق الأوسط وأفريقيا؛ والمشاريع التي تسلط الضوء على التعاون مع القطاع الصناعي من خلال تطوير التدريب الأمني للمديرين التنفيذيين للمنشآت النووية، ووضع دليل لأفضل الممارسات في إدارة المصادر المشعة في التطبيقات الطبية.
٤١	تحتفظ كندا بتدابير قوية للحماية المادية لموادها النووية، بما في ذلك الاحتفاظ بقوات مسلحة في المواقع للتصدي للطوارئ، والمراقبة المتواصلة للأخطار، وتعزيز التدقيق الأمني، وتنفيذ برنامج شامل للتدريب والتمرين، وتوفير حماية قوية لحيط المواقع. ويتم تعزيز الحماية المادية في كندا عن طريق نظام دقيق لحصر المواد النووية الذي يتعقب المواد النووية، بما يتماشى مع التزامات كندا الدولية.
٤٢	صدقت كندا على تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.
٤٣	لا تزال كندا ملتزمة بمدونة قواعد السلوك المتعلقة بسلامة المصادر المشعة وأمنها الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومبادئها التوجيهية التكميلية المتعلقة باستيراد وتصدير المصادر المشعة. كما تدعم كندا بقوة الجهود التي تبذلها الوكالة لوضع توجيهات منسقة دولياً لتنفيذ التوصيات الواردة في مدونة قواعد السلوك المتعلقة بسلامة وأمن المصادر المشعة في ما يتعلق بإدارة المصادر المشعة المهجورة في الأجل الطويل.
٤٤	انظر الإجراء ٤٠ بشأن تقديم المساعدة إلى الدول الأطراف بغية تعزيز القدرات الوطنية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد النووية.
	وفي مؤتمر قمة الأمن النووي لعام ٢٠١٤، شاركت كندا في تقديم بيان مشترك مع جمهورية كوريا بشأن اتخاذ مبادرات ملموسة لدعم التنفيذ الكامل والشامل لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، حظي بتأييد أكثر من ٣٠ بلداً، فضلاً عن الأمم المتحدة.

الإجراء	الخطوات المتخذة لتنفيذ الالتزامات منذ نيسان/أبريل ٢٠١٤
	وفي تموز/يوليه ٢٠١٤، استضافت كندا حلقة عمل إقليمية في مانيتا بتمويل من برنامج الشراكة العالمية بشأن تنفيذ خطط العمل الموجزة الوطنية الطوعية، وتحديد نقاط اتصال وطنية واتخاذ تدابير لبناء القدرات لتعزيز تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٤٠ (٢٠٠٤).
	وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، استضافت كندا مع الوكالة المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الجريمة والإجراءات الأمنية التابعة للجماعة الكاريبية حلقة عمل حول منع أسلحة الدمار الشامل عقدت في بورت أوف سبين، ترينيداد وتوباغو. وقد تم تمويل هذه الحلقة من خلال البرنامج الكندي للشراكة العالمية.
	وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، استضافت كندا اجتماعا بشأن تقديم أدلة الطب الشرعي النووي في المحاكم القانونية. وكان هذا الاجتماع يرمي للتحضير لحلقة العمل التي استضافتها هولندا في آذار/مارس ٢٠١٥ في إطار المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي.
٤٥	كما تم تقديم مساعدة مموله من برنامج الشراكة العالمية إلى الشركاء لتقديم المساعدة القانونية لتعزيز عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل في أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا؛ ولبناء القدرات التشريعية والقانونية للدول لتيسير التصديق على الصكوك المتعلقة بالأمن النووي؛ ولتدريب أفرقة الاستجابة للحوادث الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية والمتفجرات في المكسيك وماليزيا وإندونيسيا؛ وتعزيز الرقابة على الصادرات والقدرات المتعلقة بأمن الحدود في جنوب شرق آسيا.
٤٦	صدقت كندا على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.
٤٧	تعتبر القدرات التقنية للنظام في أي بلد وطبيعة ونطاق التعاون بين هذا النظام والوكالة الدولية للطاقة الذرية عاملين من العوامل الخارجية الخاصة التي تنظر فيهما الوكالة الدولية للطاقة الذرية عند وضع نهج للضمانات على مستوى الدولة. وتواصل كندا العمل مع الوكالة لزيادة تطوير مفهوم الضمانات على مستوى الدولة.
٤٨	استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية
٤٩	تمتلك كندا نظاما محليا لمفاعلات الطاقة النووية وقطاعا نوويا واسعا ومتنوعا، وهي مورد موثوق به لليورانيوم والمعدات والتكنولوجيا النووية والنظائر المشعة.
٥٠	انظر الإجراء ٣٩.
٥١	تزود كندا العديد من الدول النامية الأطراف في المعاهدة بالخبراء والمعدات والتكنولوجيا من خلال التعاون التقني معها. وترتبط كندا باتفاقات للتعاون النووي مع العديد من البلدان النامية. ويشمل التعاون تصدير مفاعلات الطاقة النووية والمواد والمعدات النووية.
٥٢	انظر الإجراء ٤٩ للاطلاع على تعاون كندا مع البلدان النامية في المجال النووي.
٥٣	انظر الإجراء ٣٨ للاطلاع على اتفاقات كندا في مجال التعاون النووي.
٥٤	انظر الإجراء ٣٣ للاطلاع على مساهمات كندا للوكالة الدولية للطاقة الذرية وصندوق التعاون التقني.

الإجراء	الخطوات المتخذة لتنفيذ الالتزامات منذ نيسان/أبريل ٢٠١٤
٥٣	تواصل كندا الجهود التي تبذلها منذ أمد طويل لتحسين حوكمة وإدارة صندوق التعاون التقني التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية من خلال أجهزة تقرير السياسة في الوكالة والأفرقة العاملة ذات الصلة. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم في السنوات الأخيرة، لا يزال يتعين القيام بعمل إضافي في مجالي الإدارة الاستراتيجية ورصد النتائج، فيما يتعلق بالبلدان التي تعتمد على صندوق التعاون التقني وسداد الدول الأعضاء لمساهماتها في الصندوق. وستواصل كندا التعاون مع الدول الأعضاء في الوكالة للضغط من أجل إحداث تغييرات إيجابية في هذين المجالين.
٥٤	انظر الإجراء ٣٣ للاطلاع على مساهمات كندا للوكالة الدولية للطاقة الذرية وصندوق التعاون التقني. وفي آذار/مارس ٢٠١٥، سددت كندا تبرعاتها لصندوق التعاون التقني بالكامل.
٥٥	تؤيد كندا مبادرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية المتعلقة بالاستخدامات السلمية، بما في ذلك عن طريق تقديم موارد عينية لمشاريع المبادرة.
٥٦	تقدم كندا مساهمة فعالة ومنتظمة بالدعم والخبرة لبرنامج التعاون التقني التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد استضافت كندا المشاركين في الزمالات والعلميين من الأمريكيتين وآسيا وأفريقيا وأوروبا واستضافت اجتماعات برنامج التعاون التقني في مجالات السلامة النووية والأنشطة التنظيمية. وقد ساهم المحاضرون والخبراء الكنديون بالتدريب التقني في مجالات الصحة البشرية والزراعة والأمن الغذائي والمياه والبيئة والطاقة وتكنولوجيا الإشعاع والأمن والسلامة.
٥٧	انظر الإجراءات ٢٤ و ٢٨ و ٤٢ للاطلاع على اتفاقات الضمانات الشاملة، والبروتوكول الإضافي واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية؛
	ويتعلق قانون الطاقة النووية لعام ١٩٨٥ (المعدل في عام ١٩٩٧) بتطوير واستخدام الطاقة النووية في كندا.
	وبدأ نفاذ قانون السلامة والمراقبة النووييتين في أيار/مايو ٢٠٠٠، ليحل محل قانون مراقبة الطاقة الذرية. وقد أنشئت بموجبه هيئة الأمان النووي الكندية بوصفها الجهة الوطنية المنظمة ونُص فيه على ولايتها ومسؤولياتها وصلاحياتها. وتشمل هذه الولاية والمسؤوليات والصلاحيات القيام محليا بتنظيم استحداث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها وإنتاج المواد النووية وحيازتها واستخدامها وتنظيم المعدات والمعلومات المنصوص عليها في القانون.
٥٨	أيدت كندا القرار الذي اتخذته مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ بإنشاء مصرف لوقود اليورانيوم منخفض التخصيب يكون تابعا للوكالة، وستواصل تقييم الآليات المقترحة لضمانات الوقود على أساس مزايا كل منها.
٥٩	صدقت كندا على اتفاقية الأمان النووي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.
	وصدقت كندا على اتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي في كانون الثاني/يناير ١٩٩٠.
	وصدقت كندا على اتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي في آب/أغسطس ٢٠٠٢.
	وصدقت كندا على الاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة في أيار/مايو ١٩٩٨.

الإجراء	الخطوات المتخذة لتنفيذ الالتزامات منذ نيسان/أبريل ٢٠١٤
	انظر الإجرائين ٤٢ و ٤٥ للاطلاع على معلومات حول اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي.
٦٠	في خريف عام ٢٠١٤، قدمت كندا ١٠٠ ٠٠٠ دولار كندي من خلال برنامج الشراكة العالمية في كندا إلى صندوق التبرعات التابع للمعهد العالمي للأمن النووي لمساعدة الأكاديمية التابعة للمعهد على مواصلة جهودها لوضع برنامج ذي جودة عالية للتدريب في مجال التطوير المهني ومنح الشهادات في ميدان الأمن النووي.
٦١	تحت رعاية المبادرة العالمية للحد من الأخطار، عملت كندا على تيسير الجهود التي بذلتها جامايكا لاستبدال قلب المفاعل البحثي من اليورانيوم العالي التخصيب إلى اليورانيوم منخفض التخصيب. وهناك حاجة إلى الخبرة والتجربة الكندية للقيام بوجه خاص بتحويل اليورانيوم منخفض التخصيب الذي تقدمه الولايات المتحدة إلى صيغة مناسبة للاستخدام في المفاعل.
	وفي مؤتمر قمة الأمن النووي لعام ٢٠١٤، أكدت كندا التزامها بالتقليل إلى أدنى حد ممكن من اليورانيوم عالي التخصيب كلما كان ذلك مجدياً من الناحيتين التكنولوجية والاقتصادية. وفي هذا الصدد، لا تزال كندا ملتزمة بالقضاء على استخدام اليورانيوم العالي التخصيب في إنتاج النظائر الطبية المشعة وتعتزم القيام بذلك بحلول عام ٢٠١٦. كما تواصل كندا العمل لبلوغ هدف إعادة وقود اليورانيوم العالي التخصيب إلى الولايات المتحدة بحلول عام ٢٠١٨.
٦٢	وتستند الأنظمة الكندية للنقل المأمون للمواد المشعة إلى النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية للنقل الآمن للمواد المشعة.
٦٣	وقعت كندا اتفاقية التعويض التكميلي عن الأضرار النووية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وفي ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٥، سُنّ قانون المسؤولية والتعويضات النووية.
٦٤	تلاحظ كندا وتؤكد من جديد التوافق في الآراء الذي تم التوصل إليه في المؤتمر العام الثالث والخمسين للوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن أي هجوم مسلح أو تهديد تتعرض له مرافق نووية مخصصة لأغراض سلمية ومشمولة بالضمانات يمثل انتهاكا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي، والنظام الأساسي للوكالة.